مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٩/٨

الرئيس يستعرض البرنامج الزمنى لمشروعات تطوير مجرى قناة السويس

السادات يتابع حركة الملاحة فى القناة ويلتقى بالمرشدين يوم الأحد القادم

بليون دولار دخل القناة سنة ١٩٨٠ يغطى نفقات تطويرها فى عام واحد

يستعرض الرئيس انور السادات ـ فى لقائه يوم الاحد القادم ـ بخبراء ومرشدى هيئة قناة السويس ـ البرنامج الزمنى لمشروعات تطوير المجرى الملاحى للقناة ، ويناقش الرئيس تقريرا هاما حول الاثار الاقتصادية المترتبة على تطوير القناة بالنسبة للاقتصاد المصرى والتجارة الدولية • ويركز الرئيس على ضرورة أن يكون تطوير قناة السويس ملاحقا لاخر تطورات ومتغيرات العصر بحيث يمكن أن تظل القناة مرفقا حيويا للمجتمع الدولى •

واشار التقرير ـ الذى اعده رئيس هيئة قناة السويس ـ الى ان الدراسات العالمية قد اكدت ان اعادة فتح القناة للملاحة الدولية حقق زيادة سنوية فى حجم التجارة الدولية تبلغ ٨ بلايين و ٢٠٠ الف دولار • بعد أن كان العالم يخسر بليونا و ٧٠٠ الف دولار سنويا نتيجة اغلاق القناة

وكان الرئيس قد تابع حركة الملاحة الدولية الليلية والنهارية فى قناة السويس واشاد بالجهود الكبيرة التى يبذلها المسئولون فى هيئة القناة ويزور الرئيس يوم الاحد القادم ـ عقب لقائه بخبراء ومرشدى القناة ـ مبنى الارشاد ومعمل الابحاث المتقدم لهيئة القناة ، وهو من احدث معامل الابحاث البحرية والملاحية فى العالم .

الاسماعيلية ـ من محمد عامر ـ يتضمن التقرير الفنى والاقتصادى حول تطوير القناة الذى يناقشه الرئيس السادات مع المهندس مشهور احمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس ان ٩ دول وهيئات عالمية قد بادرت بتقديم قروض تبلغ قيمتها ٥١٤ مليون دولار لتمويل المرحلة الاولى من مشروعات تعميق وتوسيع المجرى الملاحى للقناة .

وقد تقدمت هذه الدول والهيئات بعرض هذه القروض ذات الفوائد البسيطة على آجال طويلة تصل فترة سدادها الى ٢٠ عاما تقديرا لاهمية القناة للاقتصاد العالمى .

وتتضمن هذه القروض حوالى ١٤٠ مليون جنيه من اليابان و ٥٠ مليون جنيه من النرويج و ١٠٠ مليون جنيه من البنك الدولى للانشاء والتعمير و ٥٠ مليونا من السعودية و ٥٠ مليون جنيه من أبو ظبى و ٢٠ مليون جنيه من الكويت و ٤٢ مليون جنيه من الصندوق العربى للانماء الاقتصادى و ٢٢ مليون جنيه من البنك الاسلامى بجدة و ٥٠ مليون جنيه من الولايات المتحدة .

واكد التقرير أن ايراد القناة خلال عام واحد كان يمكن أن يكون بديلا لمجموع هذه القروض ، وانه كان يمكن لهيئة قناة السويس الاعتماد على نفسها فى تمويل مشروعات التطوير الا أنها رحبت باشتراك المجتمع الدولى فى تمويل هذه المشروعات للقناة لتحقيق الرخاء الاقتصادى للاقتصاد العالمى وتنشيط حركة التبادل التجارى بين الشرق والغرب وحتى يمكن توجيه ايرادات القناة الى الاستثمارات المحلية واستخدامها لدعم الاقتصاد القومى .

ويبلغ الايراد السنوى لقناة السويس حاليا نحو ٥٠٠ مليون دولار ويتزايد هذا الايراد تدريجيا ، وتؤكد الدراسات التى أجرتها الهيئة بالاشتراك مع بيوت الخبرة العالمية أن دخل القناة سوف يصل الى حوالى بليون دولار سنويا ابتداء من عام ١٩٨٠ نتيجة لمشروعات التطوير التى بدأ تنفيذها بالفعل وهذا الرقم يغطى كل تكاليف تطوير القناة خلال عام واحد .